وجود دولة ثنائية القومية بل دولة يهودية خالصة . .»، ويهاجم شمعوني خطة الليكود في استيطان كامل أراضي الضفة واتجاهات الضم ، ويصل الى ما وصل اليه الدكتور يونتان فرانكل سابق الذكر عام ١٩٧٧ بقوله أن مشروع الليكود سيفتح ثلاثة امكانيات وهي :

«أولاً - إنضمام السكان العرب إلى دولة اسرائيل كمواطنين لهم نفس حقوق اليهود . وبهذا سيكون (٣٧٪) من عدد سكان إسرائيل من العرب . . وسيصل هذا الرقم إلى (٤٠ - ٥٠٪) خلال فترة وجيزة . . وسيكون لهم وزن فعال في الكنيست الاسرائيلي . . وفي هذه الحال لا يمكننا القول بأننا نعيش في دولة يهودية .

ثانياً - منع العرب من الحصول على الجنسية الاسرائيلية ، وان يبقوا مواطنين من الدرجة الثانية . . ومن منا لديه الاستعداد للوصول الى نفس المستوى الذي وصلت إليه جنوب أفريقيا (؟!) .

ثالثاً - طرد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة» [٢٤]

وخلاصة الأفكار المصاغة والتي تأتي للتأكيد مجدداً على خطة حزب العمل التي أقرها مؤتمره الأخير ، بما تسمى بـ «الحل الاقليمي» أو ما يطلق عليه بـ «الخيار الاردني» في مواجهة مشروع تكتل الليكود الداعي علانية لضم الضفة والقطاع المحتلين . . وكما هو مبين من مقالة عوزي شمعوني ، فإن طابع «يهودية دولة اليهود» و «الواقع الديموغرافي» في المناطق الآهلة بكثافة سكانية هي التي دفعت وتدفع حزب العمل الصهيوني للمناداة بـ «الحل الاقليمي» . .

الاّ أن الدوائر الصهيونية الحاكمة ، كشفت مؤخراً عن ما سمي بـ «تقرير حول المتغيرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة» مخصصة الجزء الأهم منه لدراسة نتائج التغيرات الديموغرافية في الضفة المحتلة . . ومما أورده «بن العازار» من التقرير يتضمن أنه في السنوات ما بين (١٩٦٧ - ١٩٧٤) كانت نسبة الهجرة والنزوح من الضفة الغربية تشكل نسبة (٣,٦) لكل ألف شخص ، بينما قفزت في أعوام ١٩٧٤ - ١٩٨٠ إلى نسبة (١٩,٦) بالألف . . ويضيف التقرير الرسمي المذكور أنه قد هاجر (٩٤) ألفاً من الضفة خلال الفترة الثانية الممتدة ما بين أعوام ١٩٧٤ - ١٩٨٠ أي بمعنى هجرة (١٣,٤٠٠) شخص في العام الواحد . . [٢٥] ويضيف بن إلعازر أن سبب ذلك «يعود إلى أن سياسة تهويد الأراضي العربية قد وصلت إلى مستوى لم يسبق له مثيل» . .

وفي هذا السياق أورد يوسف غوئيل في مقالة له مبيناً آثار الهجرة والنزوح الفلسطيني من الأرض المحتلة وخاصة الضفة ، والتكهن باستمرارها طوعاً أو «ربما بمساعدة حكومة اسرائيل . .» قائلاً : «السكان العرب في اسرائيل الموجودين تحت السيطرة الاسرائيلية يبلغون اليوم حوالي (٣٣٪) من مجموع السكان ، أي النسبة التي كانت سائدة قبل (١٥) عاماً . . إن هجرة (١٦٠) ألف عربي فلسطيني من المناطق خلال هذه الفترة كانت هي العامل الأساسي في استقرار هذه النسبة المئوية بين اليهود والعرب» [٢٦]

إذن فباعتقاد يوسف غوئيل أن «الهجرة . . هي العامل الأساسي» في بقاء النسبة الثابتة طوال خمسة عشرة عاماً . . بينما يضيف ميرون بنفينستي في دراسته سابقة الذكر عاملاً آخر ، بقوله : «إن اختلال التوازن الديموغرافي مرده أن العرب يتزايدون بمعدل (٤ ,١٪) في العام نتيجة الهجرة للدول العربية ، بينما معدلها لدى المستوطنين (٢,٣٪) . . ولذا فهما يتفقان على كون الهجرة والنزوح هي العامل الحاسم في التغيير الديموغرافي ، غير مبينين أسباب هذه الهجرة وخاصة مصادرة الأراضي والقوانين التعسفية الاضطهادية في كل الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتي دفعت بـ «المهاجرين» للبحث عن «مأمن» منها ، والالتحاق بعوائلهم خارج الوطن المحتل ، إضافة الى حملات التهجير والتسفير القسري ، والتهديد بعدم العودة للذاهبين بقصد الدراسة أو العمل أو الزيارة ووضع العراقيل أمام عودتهم . .

وبناءاً على هذه المعطيات الجديدة في البنية والواقع الديموغرافي في الوطن المحتل وخاصة في الضفة الغربية ، استعرت التبريرات من قبل الليكود لسياسته الالحاقية الاستيطانية ، معتمداً - أي تكتل الليكود - على هذه الأرقام والاحصاءات . . وتشارك الحركة الصهيونية العالمية «تبريرات» الليكود ، ومطامعه الالحاقية في فرض «الوقائع المادية الثابتة ، إذ صرح زئيف بن يوسف الناطق باسم المؤتمر الصهيوني العالمي - قسم الاستيطان لصحيفة «التايم» الأمريكية أن المسؤولين الصهاينة يتوقعون «أن يصل عدد المستوطنين إلى (٥٠٠,٠٠٠) في عام ١٩٨٧ إذا لم يكن قبل ذلك» ، ويتحدثون بمنجهية عن عام (٢٠١٠ ب.م) - أي بالتاريخ اليهودي القديم المتبع في الكيان الصهيوني) حيث سيصبح عدد المستوطنين في الضفة (١,٤) مليوناً إلى جانب (١,٦) مليون عربي . .» [٢٧]

إذن ، فتكتل الليكود ، لا يأبه ، ولا يعطي أية أهمية لما يسميه حزب العمل الصهيوني بـ «الخطر الديموغرافي» ويحث الخطى ويشحذ همم المؤسسات الاستيطانية بما يملكه من امكانيات في سبيل تعزيز وتوسيع ونشر المستوطنات وتحويل العديد منها إلى «مدن استيطانية كبرى» ، ودافعاً بخطته الاستيطانية لأعوام ٨٣ - ١٩٨٦ التي تستهدف استيطان مائة ألف مستوطن جديد في الضفة الغربية ، وذلك تجييراً لغزوه للبنان . .

هل بات إعلان الضم وارداً (؟!)

كثرت التوقعات والاستقراءات بخصوص ما ستؤول إليه أوضاع شعبنا في الداخل ونورته وجماهيره خارج الوطن الفلسطيني ، بعيد الانسحاب الفلسطيني من بيروت . . واستنفرت أطراف التحالف الامبريالي - الصهيوني - الرجعي ، لتركيع المقاومة وتحويل منظمة التحرير إلى أداة سياسية اعلامية وحشرها وتطويعها في مسائل الحلول الاستسلامية المطروحة . . إذ تسارعت الامبريالية بزعامة عرابتها الأمريكية إلى طرح ما أطلق عليه بـ «مشروع ريغن» وذلك قبيل انعقاد مؤتمر قمة فاس الذي انتزعت فيه العربية السعودية والدول الرجعية الأخرى ما أطلق عليه بـ «مشروع السلام العربي» وخاصة البند السابع منه والذي ينص على الاعتراف بكيان العدو «كدولة» شرق أوسطية . . ولما كان الملك حسين يراوح في «الانتظار» منذ اتفاقيتي كمب ديفيد عام ١٩٧٨ واطراف كمب ديفيد قد تركت «مكانه شاغراً» لحين انطوائه ، ذهب إلى أبعد من مقررات قمة فاس ، وأعاد بعث مشروعه القديم - الجديد حول الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية ، أي مشروع المملكة المتحدة الذي أطلقه عام ١٩٧٢ ولقد أعلن الملك الأردني «ايجابية» النقاط التي تضمنها «مشروع ريغان» ، وخاصة ، بالدعوة لوقف بناء المستوطنات . .

فالملك الاردني ، وغيره من الأنظمة الرجعية «يولولون» من الممارسات الصهيونية في مجال مصادرة الأراضي والاستيطان والتغييرات الديموغرافية وغيرها في الوطن المحتل ، ويدعون بأنهم «سيعملون على إنقاذ الوطن الفلسطيني من عملية التهويد المستمرة والزاحفة . .» حتى لو كلف ذلك «التفاوض مع العدو» . . ويأتي الصوت الأمريكي أيضاً لينضم للجوقة العربية الرجعية «محذراً» من أن الممارسات الاستيطانية «لن تبقي في القريب العاجل شيئاً للتفاوض عليه» ولذا يجب الموافقة على مشروع ريغن والانضمام لاتفاقيتي كمب ديفيد . . بل ووصل الحد بالادارة الامريكية الى تحديد شهر آذار للانضمام الأردن إلى التسوية وحل «مسألة التمثيل الفلسطيني عبر وفد أردني - فلسطيني مشترك» . . وكما يبدو من التصريحات المتسارعة والعديدة ، فإن الادارة الأمريكية «جادة كل الجد في تنفيذ مشروعها . . .» كما أعلن حسني مبارك بعيد لقاءه الأخير بريغين . .

ولكن ، ما هو الموقف الصهيوني المعلن من مبادرة ريغن (؟!) وما هي الخطوات التي نفذتها وتبعتها حكومة العدو حيال كل ذلك (؟!) . .

بادىء ذي بدء ، وفور اعلان «مشروع ريغن» انبرى له مناحيم بيغن بالقول : «مقترحات ريغان خارجة عن نطاق اتفاق كمب - ديفيد ، أو أنها تتناقض كلياً معه . .» وأضاف بيغن أن ذلك المشروع «يخلف خطراً عميقاً على اسرائيل ، وأمنها ومستقبلها . .» [٢٨] وأضاف بيغن مصرحاً رداً على دعوة ريغن لوقف انشاء المستوطنات بمنجهية ، قوله : «عملية بناء المستوطنات حق يهودي لا يمكن المجادلة فيه ، وجزء هام وعضوي من أمننا القومي ، لذلك ، لن يكون ثمة تجميد لبناء المستوطنات» . . وفي الحال أخذت هذه التصريحات مجالها التنفيذي ، إذ قررت «وزارة الاسكان» الصهيونية بشخص وزيرها ونائب بيغن ديفيد ليفي ، تحويل مستوطنة «أفرات» الواقعة بين القدس وأريحا الى مدينة كبرى ، وعن نقل أعداد من المستوطنين للاقامة فيها ، كذلك أعلنت عن توسيع عدة مستوطنات اخرى [٢٩] هذا بالاضافة إلى الخطة الإستيطانية حتى عام ١٩٨٦ السابقة الذكر والزحف الاستيطاني الذي تناولته الدراسة ، والاعلان بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٨٢ عن تولي «شركة المياه الوطنية الاسرائيلية (ميكوروت)» إدارة الموارد المائية في الضفة ، إلى التصريحات العديدة لأركان العدو عن «خطورة مشروع ريغن» على مستقبل الكيان الصهيوني ، حتى وصل الأمر بالتكهن بأن إدارة ريغان ربما ستعمل لاسقاط تكتل الليكود خاصة بعدما استقبل ريغن في واشنطن حينذاك شمعون بيريس ومواقفه الأخيرة على خطة الأول . . فانبرى بيغن بتصريح لمجلة «همجانية» الخاصة بالجيش الصهيوني ، قائلاً : «إن إسرائيل اكثر أهمية لأمن الولايات المتحدة ، من أهمية أميركا لأمن اسرائيل . .» واتهم إدارة ريغن بالتدخل في شؤون كيانه الداخلية لاسقاطه من الحكم ، وحذر بمنجهية ، قائلاً : «إن على أصدقائنا الأمريكيين أن يتذكروا أن اسرائيل ليست تشيلي وأنني لست ألليندي» [٣٠]

ولم يتوقف بيغن عند ذلك بل حرك اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة للضغط على الادارة الأمريكية ، إذ بعثت (٣٦) منظمة صهيونية والمنضوية تحت لواء «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية» برسالة لريغان بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٨٢ وموقعة باسم «جوليوس بيرمان» رئيس المؤتمر ، رفضت فيها «مشروع ريغان واعتبرتها خروجاً عن كمب ديفيد ، واختتمتها بالقول : «حكمنا هو أن هذه خطوة خاطئة في وقت خطأ ولسبب خطأ . .» [٣١] . بهذا حركت الصهيونية طابورها الخامس في الولايات المتحدة ، هذا الطابور الذي يملك من وسائل وامكانيات الضغط وصياغة الرأي العام الأميركي ما يثقل كاهل رؤساء وإدارات المؤسسة الأمريكية . . ولذا ، فإن ريغان بحث الخطى وبسرعة لتنفيذ مشروعه قبيل بدء الاعداد للانتخابات الاميركية القادمة التي ستبدأ في النصف الثاني من العام الحالي . .

وفي معمّان مما يجري من تحركات سياسية في الإطار العربي ، والعربي - العربي ، والعربي - الأمريكي ، وفي خضم ما يشاع عن «ضغوطات الأميركية مستعجلة» على الأطراف العربية الرجعية وخاصة الأردن للإنضمام لركب كمب ديفيد على قاعدة مشروع